



اتحاد الشركات الاستثمارية
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

دور اتحاد الشركات الاستثمارية في معالجة
آثار الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية الاقتصادية
في دولة الكويت

ندوة

”أثر الأزمة الاقتصادية الأمريكية والأوروبية على الواقع القانوني
والاقتصادي في دولة الكويت“

كلية الحقوق – جامعة الكويت

أ.د. رمضان الشراح

أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية

17 نوفمبر 2008



اتحاد الشركات الاستثمارية
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

بداية أود أن أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور بدر جاسم اليعقوب، عميد كلية الحقوق على دعوته الكريمة لي للمشاركة في ندوة أثر الأزمة الاقتصادية الأمريكية والأوروبية على الواقع القانوني والاقتصادي في دولة الكويت، والشكر موصول لأعضاء لجنة الموسم الثقافي والندوات المتخصصة ورئيسها الدكتور سامي عبد الله الدريعي.

ولأبدأ بتقديم نبذة عن اتحاد الشركات الاستثمارية، فالاتحاد أُشهر في 2005/1/9، وتتخصر أغراضه فيما يلي:

- العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار والخدمات المالية باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.
- إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري.
- التشاور وتبادل الرأي مع كافة المؤسسات في الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطني والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية المختصة بقطاع الاستثمار لتذليل المعوقات التي تواجه أعضاء الاتحاد.



اتحاد الشركات الاستثمارية
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

- إبداء الرأي فيما قد يعرض عليه من مشاريع أو مقترحات قوانين أو نظم أو لوائح أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار بشتى صورته بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو الإشراف أو الرقابة عليها.

- التنظيم والمشاركة فى المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحثية المحلية والعالمية المتعلقة بالنشاط الاستثمارى وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التى تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.

- الارتقاء بالمستوى المهنى والثقافى لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد.

- إصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية فى المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد.

لقد زاد عدد أعضاء اتحاد الشركات الاستثمارية ليضم الآن 42 شركة استثمارية، ونتوقع أن يزيد هذا العدد لإيمان شركائنا الوطنية بدور الاتحاد المحورى فى اقتصادنا الوطنى، فالبيانات المتاحة حتى الآن تبين أهمية الدور الذى تلعبه تلك الشركات، فالشركات المدرجة وغير المدرجة وصلت 95 شركة، بلغت رؤوس أموالها 7.829 مليار دينار كويتى كما فى أكتوبر 2008، فيما بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة 9.081 مليار دينار كويتى كما فى أكتوبر 2008 وتدير أموالاً تقارب 17 مليار دينار كويتى.



اتحاد الشركات الاستثمارية
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

ومن خلال قراءة عنوان الندوة يبدو وللوهلة الأولى أن هناك أثراً لما نحن فيه نتيجة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك أوروبا. وهذا الأمر قد يكون صحيحاً لعدد من الدول ولكن واقع الحال في الكويت يبدو مغايراً، فتداعيات الأزمة الأمريكية وما أصاب مؤسساتها من بنوك وشركات تأمين وغيرها وانعكاس ذلك على البنوك الأوروبية وتأثير ذلك على العديد من الدول لا علاقة له بالسوق الكويتي فمؤسساتنا ليست مرتبطة بالمؤسسات المالية والاقتصادية الأمريكية، كما أن الاقتصاد الكويتي يتمتع بوضع جيد نسبياً ولفترة زمنية مناسبة حتى مع انخفاض أسعار النفط، وعليه فإن ما حصل في أسواق الكويت سببه كان نفسياً أكثر من الآثار المباشرة الناتجة جراء الأزمة المالية الأمريكية.

وشخصياً أن متفائل بخروج الأزمة المالية الحالية من عنق الزجاجة وإعادة الثقة إلى كافة المتعاملين، فالجهود الحكومية، والتي توجت بتشكيل فريق الإنقاذ برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي يدعونا لترقب القرارات الحاسمة والمفصلية لمعالجة الأزمة، والتي توجت وحتى تاريخه بقيام البنوك الكويتية بتقديم التمويل اللازم لشركات الاستثمار المحلية ذات الملاءة الجيدة، والتي تواجه مشاكل في السيولة، كما لدى الفريق وكما كشف محافظ بنك الكويت المركزي مؤخراً أن توجهاً بالشروع في تأسيس محفظة استثمارية لمعالجة أوضاع شركات الاستثمار المحلية، وسيكون الهدف من تأسيس المحفظة شراء أصول من شركات الاستثمار التي ترغب في التصرف في بعض أصولها، وذلك في إطار قيام هذه الشركات بإدارة مطلوباتها وموجوداتها في هذه المرحلة، وأنه وفي إطار هذه المحفظة وآلية عملها، فإن شراء الأصول سيكون من الشركات المؤهلة لذلك، مع تحديد نوعية



اتحاد الشركات الاستثمارية
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

الأصول التي ستقوم المحفظة بشرائها وطريقة تحديد قيمتها العادلة، وستكون عملية شراء هذه الأصول على أساس نسبة محددة من القيمة العادلة للأصل، ويكون التسديد من خلال إصدار سند إذني للشركة البائعة للمدة المحددة في عقد شراء الأصل، والتي قد تصل إلى خمس سنوات قابلة للتجديد، وهي مدة المحفظة مع تعهد الشركة بإعادة شراء الأصول المباعة خلال مدة العقد بقيمتها الشرائية، ويجوز للشركة البائعة استخدام السند الإذني ضماناً للاقتراض من البنوك الكويتية فقط بغرض استخدام هذه الأموال المقترضة من قبل الشركة في تسديد التزامات مالية عليها تجاه البنوك والمؤسسات المالية، كما يمكن للمحفظة أن تكلف الشركة التي قامت ببيع هذه الأصول الاستمرار في إدارتها لحساب المحفظة.

واتحاد الشركات الاستثمارية لم يكن بمنأى عن الأحداث، فالاتحاد معنى بكافة الشركات الاستثمارية والخدمات المالية وينطلق في تعاملاته من كونه يعنى بالقطاع كافة، وليس أمر شركة معينة، وعليه فقد تضافرت جهود مجلس إدارة الاتحاد منذ بداية الأزمة، حيث عقد الاتحاد اجتماعات عديدة توصل من خلالها إلى اقتراحات محددة قدمت للجهات المعنية بالأزمة، كما كانت هناك لقاءات مع معالي وزير المالية والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار، كما التقى الاتحاد بسعادة محافظ بنك الكويت المركزي، كما كانت له مشاركات مع فريق العمل الحكومي الذي تم تشكيله لمعالجة الأزمة، بالإضافة إلى مشاركته وبكافة أعضاء مجلس الإدارة في اللقاءات التي تمت مع اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة. هذا بجانب الجهود المتفرقة مع متخذي القرار لتبيان وجهة نظره حول إيجاد



اتحاد الشركات الاستثمارية
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

الحلول الناجمة لمعالجة الأزمة. وقد تقدم الاتحاد بمقترحات عملية لمعالى وزير المالية، وكذا لسعادة محافظ بنك الكويت المركزى، وأن هذه الاقتراحات تكونت نتيجة التقاء الاتحاد بعدد من ممثلى الشركات الاستثمارية والخدمات المالية وكذلك الاقتراحات المقدمة من تلك الشركات وبناء على طلب من الاتحاد، وأن تلك الاقتراحات سيوليها فريق الإنقاذ جل اهتمامه كونها تنبع من الشركات الاستثمارية، وأن الأمر يعينها بشكل مباشر. وأود الإشارة إلى التعاون المستمر ما بين الاتحاد وبنك الكويت المركزى وفى كافة القضايا التى تعنى الشركات الاستثمارية والخدمات المالية، وأن هذا التعاون يفيد كافة الأطراف خاصة فى إيجاد الحلول المطلوبة للزمة الحالية التى توجت ببعض القرارات الفاعلة، والتى منها تعميماً أصدره بنك الكويت المركزى إلى كافة شركات الاستثمار المحلية بناء على الاقتراح المقدم من اتحاد الشركات الاستثمارية لسد الفجوة التمويلية لدى شركات الاستثمار فى المرحلة الحالية.

وأود التأكيد بأن هناك العديد من الاقتراحات التى قدمها الاتحاد للجهات المعنية لمعالجة الأمر تتعلق بالائتمان والتمويل، وبسوق الكويت للأوراق المالية من خلال دعم نشاط السوق وآلية نشاطه، ومن ذلك مشروع هيئة أسواق المال حيث قام اتحاد الشركات الاستثمارية وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية بدراسة جميع المشاريع المقدمة لإنشاء هيئة أسواق المال من خلال لجنة من ذات الاختصاص والخبرة، ونتيجة لذلك قام بإعداد مشروعاً متكاملأ يتماشى مع النظم والإجراءات العالمية انسجاماً مع القوانين والتشريعات الوطنية الكويتية،



اتحاد الشركات الاستثمارية
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

وقدمه إلى جميع الجهات الرسمية ذات الشأن، كما قدمه للجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة، وتم مناقشته بإسهاب في الفصل التشريعي الحادي عشر، والذي لاقى استحساناً من كافة الخبراء المختصين المعنيين. وأن الاتحاد أخذ على عاتقه هذا المشروع الوطني الهام، ليتطلع إلى إقراره كونه أحد ركائز تهيئة دولة الكويت لتصبح مركزاً مالياً وتجارياً.